القوى الوطنية والثورية في المغرب

تدين عمليات الارهاب والخطف وتزايد التغ

لفل الاميركي

تشن القوى الوطنية في المغرب نضالا مريرا ضد البنية التي تنتهجها الحكومة المغربية تجاه المعسكر الامبريالي العالمي وضد الوجود الامريكي العسكري في المغرب ، والارهاب والاعتقال العشوائي الذي تمارسه هذه الحكومة ضد الجماهير العربية هناك ، هذا النضال الذي يجري على نطاق واسع وبشكل اعمق من اي وقت مضى مرتبطا ارتباطا وثيقا بالنضالات التي تمارسها الجماهير العربية في الوطن العربي كله ضد كل اشكال الاستعباد .

ولقد صور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية اهداف الاختطاف والاعتقال التي شملت عدة مئات من المناضلين ، عمالا وفلاحين ومثقفين ثوريين ، التي شنتها السلطة ، بانها « مرحلة اولية في المخطط الرجعي الرامي الى اجتثاث المواقع الثورية الاقطاعية والراسمالية والاستعمار الجديد وتكريس الاستغلال الطبقي والاستبداد السياسي » .

وجاء في البيان الذي اصدره الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ما يلي : « بواصل الحكم الرجعي تطبيق مخططه الارهابي القاضي بتصفية المسيرة الثورية في المغرب » .. « وان المئات من العمال والفلاحين سيقدمون الى المحاكمة ، لا لشيء الا لانهم مناضلون ثوريون في حركة تناضل ضد الاقطاع والرأسمال والامبريالية والاستغلال الطبقي ، وتعمل من اجل التحرير الحقيقي للبلاد سياسيا واقتصاديا في سبيل بناء المجتمع الاشتراكي » .

وناشد بيان الاتحاد الوطني كل القوى الحية في البلاد ، وفي طليعتها القوى الثورية ، للنضال والالتصاق حول شعار « الجميع في خندق واحد لمواجهة عدو واحد » .

وفي بيان آخر للاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب ، فضح حفنة المحاكمات الهزيلة التي تقوم بها السلطة والتي لا تقيم وزنا لابسط القرارات والاعراف المتعلقة بالعدالة واحترام حقوق المتهمين » وقال البيان :

« جندت الحكومة اجهزتها الدعائية من راديو وتلفزيون وصحافة بشكل صاخب كعادتها كلما ارادت ان تقيم الدنيا وتقعدها لغرض من اغراضها وذلك فعند اخبار المواطنين والرأي العام بان « مؤامرة » ضد امن الدولة كانت قيد التحضير، وسيقع مثول المتهمين فيها عما قريب امام المحكمة الاقليمية بمراكش وقد وقع التأكيد والتحديد في البلاغات الصادرة عن الجهات المسؤولة بان تحضير هذه المؤامرة قد تم في الخارج ، وان « عناصر اجنبية » هي التي حرضت او شجعت – باختلاف المفردات المستعملة في البلاغات – على ارتكاب مثل هذا الامر ، وان الامر يتعلق بـ « وقائع » – لم يقع ذكرها قط – مرتكبة ضد الامة في مجموعها و « بمحاولات » – لم يقع ذكرها ايضا – تستهدف الاخلال بالامن العام » .

ومضى البيان يقول :

وعلى هذا المنوال سارت الضجة الحكومية الصاخبة مما يجعل الكل يرى ان محاكمة هؤلاء الاشخاص او الافراد او العناصر او المحرضون و « المتآمرون » قد بدأت حيث وجهت ضدهم اجهزة الحكومة الدعائية هجوماتها وأصدرت في حقهم احكامها حتى قبل البحث في قضيتهم وبالرغم من ان حق بحث الوقائع بعد من اختصاص العدالة ومن اختصاصها وحدها . فكل متهم بريء ما لم تدنه العدالة . وهذا مبدأ صار مسلم به في كل القوانين .

لكن اجهزة الدعاية الرسمية في المغرب خرقت هذا المبدأ بفرض واضح وهو اثقال كاهل المعتقلين بمزيد من الاتهامات . وقد اشار بلاغ حكومي الى ان هدف اصحاب هذه التعاليق والبلاغات ليس محاكمة المتهمين قبل ان تقول العدالة كلمتها ولا الحكم عليهم قبل ان تتعرف المحكمة الى حالاتهم وهذه اشارة يقصد بها المداورة والخداع اذ ماذا يبقى من هدف لهذه البلاغات اذا استثنينا هذا الهدف . فالبلاغات بعد وهي صادرة عن الاجهزة الحكومية بمثابة اشعار للمحكمة بوجهة نظر الحكم في المتهمين وانهم جناة في نظره وكيف يمكن نفي هذه الملاحظة بينما يشير بلاغ حكومي بان من الممكن التأكيد على ان وقائع مادية قد ارتكبت وان وسائل غير مشروعة قد تم استعمالها ، كما ان اعترافات مقرونة بحجج مادية دامغة قد ادلي بها مما يبرر تدخل الجهاز القضائي ويؤكد بلاغ آخر بان هؤلاء الاشخاص قد حضروا خارج بلادنا مؤامرة لاشباع مطامحهم واهوائهم والواقع ان من شأن هذه الاتهامات المسبقة ان تضر باستقلال العدالة المضمون عن طريق عديد من القوانين .

ولا يقف الامر عند هذا الحد اذ ان بلاغات الحكم تنص على ما يريده من المحكمة ، اذ يقول احدها بان العدالة ستقول كلمتها بدون حقد ولكن بدون ضعف ، وهذا ما يشكل تدخلا سافرا في شؤون العدالة .

وهناك الشيء الكثير مما تضمنه البلاغات الصادرة في هذا الموضوع والذي يعبر عن رغبة الحاكمين ولا يقيم وزنا لاحترام اسط القرارات والاعراف المتعلقة بالعدالة واحترام حقوق المتهمين .

فترى احد البلاغات يذهب الى حد اعلان نداء لاستنكار المتهمين بشكل جماعي .

ومن شأن كل ما ذكر اعلاه ان ينزل بثقله على جو المحاكمة .

ولنرى ا[illegible]ـنا غريبا آخر في هذا الموضوع الغريب برمته ويتعلق باختيار محكمة مراكش مسرحا لهذه القضية ، فما هو السر يا ترى وراء هذا الاختيار ؟ لقد قدمت القضية اولا ، امام المحكمة العسكرية بالرباط ، لكن قاضي التحقيق العسكري اصدر يوم ٢٩ دسمبر ١٩٧٠ قرارا بعدم الاختصاص ، وان الملف لا يثبت على اي عنصر يشير الى ان القضية تتعلق بتهديم امن الدولة الخارجي وهذا يعني براءة المتهمين . وبعد هذا احيلت القضية الى محكمة مراكش . فلماذا ذلك ؟ هل المقصود هو عرقلة الدفاع اذا ما علمنا بان اغلبية المحامين المنصبين في القضية وهم حوالي المئتين توجد اما في الدار البيضاء والرباط ؟ وان من شأن اجراء المحاكمة في مراكش ان يعوقهم عن متابعتها بشكل مستمر نظرا للبعد ولما لهم من اشغال اخرى في محاكم المدن التي يقيمون فيها مما سيحرم المتهمين من حضور محاميهم طيلة المحاكمة . كما ان من غير المشكوك فيه ان الحاكمين يقصدون من وراء ابعاد المحاكمة الى مراكش النقيض من اهميتها وضمان عدم متابعة الاوساط المعنية من صحافيه وسياسيه لهذا الحدث والشكل الذي سيجرى فيه .

وباختصار فان هذا الاختيار يزيد من تأكيد الاعتقاد السائد والذي اوحت به الظروف التي صاحبت هذه القضية منذ « الاعتقالات » السريه من عليها اكثر من عام الى البلاغات الصاخبة وهو ان الحكم يريد ان تكون نتيجة هذه المحاكمه مطابقة لرغبته ولرغبته هو وحده .

وفي الرباط اصدرت جمعية هيئات المحامين بالمغرب بيانا استنكرت فيه الاجراءات التعسفية والارهاب التي تمارسها السلطة في المغرب ، وعلق البيان على اعتقال المحامين الاستاذ ادريس واحمد صوليح وعبدالله بوفتاس ومحمد البازعي وعبد الفتاح بوعبيد ، وعبر الاستاذ محمد براده بما يلي :

١ – ان اعتقال الزملاء المذكورين قد تم في نادي الامر صيغة اختطاف حيث اختفى بعضهم مدة طويلة دون ان يعرف ذووهم وتطلب المصير الذي كانوا يوجدون عليه ، وتقدمت جميع المساعي التي بذلت من طرف النقابة وجمعية هيئات المحامين لدى المسؤولين لمعرفة عن معرفة ما آل اليه المحامون المختفون بل ان من ذلك فان المسؤولين كانوا يجيبون عن طلب الدخلات الشفاهية والكتابية بانهم لم يعتقلوا امرا بالاعتقال بالنسبة لبعض الزملاء ولم يرد مصير المحامين المختفين الا بعد عدة شهور حيث احيلوا على السيد قاضي التحقيق لدى المحكمة العسكرية مع مواطنين آخرين .

٢ – انه تبين ان المدة التي احتفظ فيها المسؤولون عن الاعتقال بالزملاء المذكورين قبل احالتهم على القضاء العسكري تجاوزت [illegible] الامد القانوني .

٣ – لقد تبين انه احتفظ بالزملاء في اماكن مجهوله وغير معدة قانونيا للوضع تحت الحراسة .

٤ – ان الزملاء يشتكون من تعذيب [illegible] معاملات قاسية وغير انسانية لقوها خلال اقامتهم بالاماكن المذكورة .

٥ – انه بعد البحث الذي دام عدة شهور [illegible] السيد قاضي التحقيق بالمحكمة العسكرية [illegible] صدر قرار باحالة الملف على القضاء العادي [illegible] المسؤولون رفع الملف الى السيد قاضي التحقيق لدى المحكمة الاقليمية بمراكش ، وان هذا [illegible]

« الرأي العام » الاسرائيلي

ظهرت هذا الاسبوع نتيجة مثيرة ، فلقد سأل معهد البحث الاجتماعي التطبيقي ، وهو يعتبر من اكثر الجهات « موضوعية » في اسرائيل حول ما اذا كان من الجائز تحقيق سلام بدون « ايجاد حل للتطلعات القومية للفلسطينيين » وكانت النتيجة كالآتي :

- ☐ ٦٨ ٪ قالوا لا .
- ☐ ٢٢ ٪ قالوا نعم .
- ☐ ٦ ٪ يعتقدون بانه من غير الممكن ايجاد سلام .
- ☐ ٤ ٪ قالوا ان الفلسطينيين لا يشكلون عاملا حاسما !

بمعنى ان اكثر من اثنين من بين كل ثلاثة مواطنين اسرائيليين يؤمنون في الوقت الحاضر بانه ينبغي ايجاد حل تحقق التطلعات القومية للشعب الفلسطيني اذا اريد للسلام ان يتحقق!

اليد العاملة العربية في .. اسرائيل

قال يوسف الموجي وزير العمل الاسرائيلي في اجتماع مع مدراء المصانع التي تقوم بتشغيل عمال من المناطق المحتله ومدراء مصلحة العمل، ان عدد العمال العرب من المناطق المحتلة الذين يعملون في اسرائيل يبلغ ٢٦ الف عامل .

واشار الوزير انه يوجد بين هذا العدد حوالي ١٧٠٠ امرأة و ١١ الف من العمال الذين يعملون في قطاع البناء و ٩٠٠٠ في قطاع الصناعة و ٥٠٠٠ في الزراعة .

ونوه يوسف الموجي بان العمل يجري «بصورة مناسبة » وان تجربة العامين ونصف العام الاخيرة تدل على «التغلب على معظم المشاكل » وانه لم يكن هناك مجا « للمخاوف التي اثيرت في بداية الامر » .

ويبلغ مجموع العمال العرب المسجلين في مكاتب العمل ٣٠ الف عربي من المناطق المحتلة .

وادعى خاييم ميسيتر سكرتير نقابة عمال البناء بان عدد العمال العرب في المناطق المحتلة الذين يشتغلون في قطاع البناء ، مقابلا الى ذلك العمال غير المنضمين يبلغ ٢٠ الف عامل اي حوالي ثلث مجموع عمال البناء في اسرائيل .

وفي رأيه ان هذا العدد مبالغ به ، وبالاضافة الى ذلك فان هؤلاء العمال يشتغلون في نشاطات العمارات الفخمة وليس في اقامة المباني العادية بالمهاجرين الجدد حيث يوجدهناك نقص في اليد البشرية .

وقال ابراهام جولد شتاين رئيس مركز النقابة بان لا مكان للخوف من آن نقرر تشغيل العمال من المناطق المحتلة بوضع العمل في هذا القطاع .

(دافار – ١/٢٢)

• المانيا الغربية تمتص شباناً فلسطينيين

وتستنزفهم وتغسل ادمغتهم وتهجّرهم بعيداً عن الانتماء الوطني

« .. انهم شجعونا على الهجره الى برلين الغربية ، بدون فيزا مع احسن السهيلات ، والدعاية الجملة التي تؤكد لنا وجود عمل ، وجمع الفلوس بالاكياس، ولكن الحقيقه هي ان وجودنا هنا بدون فيزا هو وجود غير شرعي، وذلك يجعلهم يستغلوننا كالعبيد . اننا نعمل عند مكاتب ترسلنا الى العمل ، ناخذ النصف ونعطينا النصف ، بدون تامين . هذا عدا عن ان العمل هو تنظيف الورش من الزسالة ، في ظرف درجة حرارته تحت الصفر .. اما في المساكن فنحن ننام كل ثلاثة على سرير واحد ، ويدفع كل واحد منا حوالي ١٠٠ مارك ، اي ان حياتنا كلها حقارة ووساخة ، ومعاملتنا من اسوا ما يكون ... »

ان هذا المقطع ، في رسالة بعث بها احد ابناء فلسطين من المانيا الغربية ، هي واحدة من الوثائق التي تكشف تفاصيل المؤامرة الدائمة على شعب فلسطين ، والتي تستهدف فصل الفلسطيني عن انتمائه الوطني ، مع محاولة دمجه نهائيا في واقع اقتصادي امبريالي . ورغم ان سبب هذه المؤامرة دائما ، فان تفاصيل بعض حلقاتها لا يزال مطموسا .

وبالتالي فان الانساء لهذه المؤامرة ، لا يزال دون الحد الادنى .

كيف تم عملية الهجر الى المانيا واحياء اوروبا ، وما هي الوسائل التي تستخدم في سبيل ذلك ؟.

بخلاف انظمة دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة ، فان المانيا الغربية ، تسهل السفر اليها من الاقطار العربية بواسطة سماسرة هم ليسوا وكلاء تهجير فحسب ، بل مواطنين، دون الحصول على اقامة ، وهذا من شأنه ان يدفع بعض الشباب الفلسطيني الذين يعيشون في اوضاع اقتصادية ، هي في احسن الاحوال، غير مستقرة للسفر .

وفي برلين الغربية ، تبدأ خيوط المؤامرة تلتف حول مصير الشاب الفلسطيني الوافد ، الذي يجد نفسه فور وصوله عرضة لمطاردة البوليس، وضغط الحاجة المعيشية .

يضطر الشاب الى مراجعة دائرة بوليس الاجانب ، باعتباره لا يحمل اقامة يوم واحد ، فترفض هذه الدائرة اعطاءه تاشرة اقامة، ولكنها في الوقت ذاته تشجعه على البقاء وتمنيه بالعمل، فتشير اليه بالذهاب الى سلن دورف لمراجعة مقر اللاجئين السياسيين . والذي يقوم بهذا الاجراء عادة هو شخص امريكي يحمل جنسية اسرائيلية .

وعند ذلك تطرح دائرة اللاجئين عليه فكرة طلب لجوء سياسي ، بعد ان تلقي في روعه ان سبب لجوئه المباشر هو الهرب من المقاومة الفلسطينية التي لا تؤمن له مستقبله ... كما تطرح عليه الدائرة فكرة الذهاب الى فيتنام ليشارك في الحرب هناك ، وفي نهاية المطاف يعرض عليه المسؤولون فكرة التخلي عن الجنسية الفلسطينية كشرط لازم للحصول على اللجوء السياسي .

اما الاجراءات فلا تتوقف عند العرض والموافقة الشفوية ، اذ يكون مطلوبا من الشخص الفلسطيني تقديم عدة صور له ، مع التوقيع بصمات الاصابع على المحادثات التي اجريت معه... وتحفظوا له ملف .

فضلا عن ذلك ، فان المخابرات الاسرائيلية تقوم بنشاطها الخاص داخل برلين، لاستقطاب الشباب الفلسطينيين ، ومحاولة امتصاصهم. (تسربت الينا تفاصيل بعض الطرق التي تلجأ اليها المخابرات الاسرائيلية ، ونؤثر الان الاحتفاظ بها) اما المؤامرة فتاخذ بالاكتمال ، عندما تعمد المخابرات الاسرائيلية الى تسفير الشباب الى كندا او استراليا ، وهناك يتم تشغيلهم ، تسهيلات مختلفة .

واحيانا يجري التشغيل في برلين نفسها ، والاعمال التقليدية هي : تنظيف الورش من القمامة ، مقابل مئة مارك تقريبا . اما المساكن المهيئة لاحتواء العمال ، فتتيح لكل ثلاثة منهم النوم على سرير واحد .

وثمة عدد كبير من الشباب الذي تم امتصاصهم بهذه الطريقة ، منذ سنوات .

بقي ان نذكر ان المخابرات الاسرائيلية ، تعمد بعد نجاحها في اسقاط الجنسية الفلسطينية ، ومنح الجنسية الاسرائيلية ، على تحويل العمال الى معسكرات خاصة تبعد ١٠٠ كلم عن برلين. وفي هذه المعسكرات ، تجري عمليات غسل دماغ، ابرز عناوينها تحطيم وتشويه فكرة العمل الفدائي.

مع حقن الشباب بالمعلومات المزيفة عن الدور « الحضاري » الذي تلعبه اسرائيل .

وثمة الان ٢٠٠ عربي اغلبهم فلسطينيون... استدرجوا للانخراط في هذه المعسكرات .

هكذا تنشط الدوائر الامبريالية واجهزتها المتعددة، لتشغيل واسكان اللاجئين الفلسطينيين، ولا بد آن هذه الجهود ستتعاظم وتعدد، مستغلة اية ظروف مستجدة في الاوضاع العربية بشكل عام ، واوضاع المقاومة بشكل خاص .

وعلى هامش ذلك يجدر ان نلاحظ ان الدوائر الامبريالية تنشط للاحتيال على الامكانيات الثورية التي تفرزها الاوضاع الاقتصادية العربية، وذلك بجذب العمال الذين يعانون من البطالة ..

وبالتالي عزلهم عن مستقبل اوطانهم ، ومنعهم من التأثير والتدخل في هذا المستقبل .

حول القواعد الاميركية

ومن جهة اخرى وجهت الكتلة الوطنية مذكرة الى مدير الديوان الملكي حول القواعد الاميركية في المغرب وما تشكله تلك القواعد من تهديد لسلامة وامن البلاد ، وطالبت المذكرة الحكومة المغربية ان تتخذ « الوسائل اللازمة والسريعة » لجلاء الجنود الامريكيين عن القواعد ، ولقد اوضحت المذكرة خطورة الاحلال الامريكي بما يلي :

« لقد اصبح من المؤكد استمرار الوجود العسكري للولايات المتحدة الامريكية في المغرب ، في شكل قواعد للمواصلات البعيدة في القنيطرة وسيدي يحيى وسيدي بوقنادل .

ولم يبق شك في ان هذه القواعد تستعمل من طرف الاميركيين للاتصال بالاسطول السادس العامل في البحر الابيض المتوسط .

وتكشف هذه الحقيقة المرة ان جلاء الاميركيين من جميع قواعدهم في المغرب الذي كان يجب ان يتم منذ نهاية سنة ١٩٦٣ طبقا لاتفاقيات سنة ١٩٥٩ بين المغرب واميركا لم ينجز ، وان استمرار بقائهم في المغرب لا يمكن ان تكون الا بمقتضى اتفاق جديد بينهم وبين الحكومة المغربية يلغي الاتفاقات الاولى في موضوع الجلاء ، وبناء على هذا الاتفاق الجديد اخذ الاميركيون يستعملون تلك القواعد في المواصلات البعيدة .

وقد ظل الشعب المغربي على غير علم بما اتخذ في غيبته من هذا الاتفاق السري الذي يسمح باستمرار الاحتلال الامريكي لبلادنا حتى اعلنت عنه لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الامريكي في جلستها المنعقدة بشهر تموز ١٩٧٠ مؤكدة وجوده منذ سنة ١٩٦٣ من اجل المواصلات لاذاعة البحرية في المنطقة الغربية للمتوسط والقسم الشرقي وشمال شرق المحيط الاطلسي .

وقد كان الموقف الذي اتخذته الحكومة المغربية ازاء هذا الواقع الاليم غامضا الامر الذي جعل الشعب المغربي يحس بخيبة عظيمة ومرارة شديدة زادته اهتماما بمصيره الذي يدخره له اولئك الذين سمحوا بابقاء احتلال اجنبي كان قد تقرر انهاؤه بعد نضال شعبي هائل ، زيادة على ما يؤدي اليه ذلك الاحتلال من تهديد للسلامة وامن البلاد والمواطنين » .

وطالبت الكتلة الوطنية باتخاذ خطوات سريعة لطرد الجنود الاميركيين من القواعد المغربية التي تعتبر وجودها « مساسا بكياننا الوطني ، ينزل بنا الى حضيض تبعية امبريالية ويهرض ارضنا لتصبح قاعدة اعتداء على البلدان العربية الشقيقة .. »

منشورات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تطلب بواسطة "الهدف" ص.ب: ٢١٢ بيروت

اسم الكتاب او الكراس	صدر في	لغته	عدد صفحاته
١ – الاسس العامة للثورة والخطة	كانون ٢ ، ١٩٧٠	العربية	١٩٢ صفحة
٢ – الثورة والعمل	ايار ١٩٧٠	(–)	٢٨ صفحة
٣ – كانا سيرة المجاهدة في الحب الوطني كفاح وتنظيم ريكي	ايار ١٩٧٠	(–)	١٤ صفحة
٤ – قضية مرود ٢ سؤالان على طريقة ماريان	حزيران ١٩٧٠	(–)	٢٢ صفحة
٥ – حول قضايا الثورة	تموز ١٩٧٠	(–)	٢٩ صفحة
٦ – صراع تنظيم حركة المقاومة الفلسطينية في لبنان	تموز ١٩٧٠	(–)	٢١ صفحة
٧ – رد الجبهة على مؤامرة الاسلام	تموز ١٩٧٠	(–)	٤٨ صفحة
٨ – رحلة الاسلام	آب ١٩٧٠	(–)	١٠٢ صفحات
٩ – الثورة وقضية تحرير المرأة	ايلول ١٩٧٠	(–)	٥٠ صفحة
١٠ – فلسطين بين حل ديمقراطي وتصفية	ايلول ١٩٧٠	(–)	٤٢ صفحة
١١ – نحو التحول في تنظيم وتشكل ثوري	ايلول ١٩٧٠	(–)	٦٤ صفحة
١٢ – الفكر العسكري للجبهة الشعبية	(اكتاب الهدف ٥)	(انكليزية)	٥٢ صفحة
١٣ – الجبهة والحركات الخارجية	(كتاب الهدف ٤)	(انكليزية)	٤٠ صفحة
١٤ – الفاشيون والثورة	(" " ٣)	"	٥٩ صفحة
١٥ – جزيرة جزيرتي وانطلاق المقاومة	(" " ٢)	"	٧٨ صفحة
١٦ – المقاومة وعملياتها كما يراها ج.ش.ف	(" " ١)	"	٢٧ صفحة
١٧ – شهادة الاطفال زمن الحرب	منع ٥ مواقف ٥	(١٠ لغات)	١٨٨ صفحة
١٨ – ٥ ان الصلوم ٥ سالفوم	(كشر)	(لغة)	–
	Sept. 70		30
	Sept. 70		72
	Sept. 70		14
	Sept. 70		35
	Sept 70		135
	Sept. 70		23
	Nov 70		66

LES ENEMIS DE LA REVOLUTION PALESTINIENNE
Le Double Combat Du F P L P
Our Code of Morale IS OUR Revolution
Palestine Towards A Democratic Solution
A Strategy For The Liberation of Palestine
LA RIVOLUZIONE E GLI OPERAI Palestinesi
CAMARADES OUVRIERS